

حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة

ليس هذا الشرط وهو التقاطر بمشترط عند الإمام أبي يوسف يعقوب رضي الله عنه والمعتمد الأول ط .

تنبيه يزداد على ما ذكره من شروط الصحة فقد الحيض والنفاس كما مر وهو من شروط الوجود الشرعي أيضا وكذا من شروط الوجوب .

والذي يظهر لي أن شروط الوجود الشرعي شروط للصحة وبالعكس إذ لا فرق يظهر فتدبر قوله (وصفتها) أي الطهارة قوله (فرض) أي قطعي ط .

قوله (للصلاة) فرضها ونفلها ط .

قوله (وواجب) الأولى واجبة .

قوله (للقول الخ) يعني أنه قيل بأنها واجبة لمس المصحف لا فرض للاختلاف في تفسير الآية فلم تكن قطعية الدلالة حتى ثبت الفرضية لأن قوله تعالى !! الواقعة 79 قيل إنه صفة لكتاب مكنون وهو اللوح وقيل صفة لقرآن كريم وهو المصحف .

فعلى الأول المراد من المطهرين الملائكة المقربون لأنهم مطهرون عن أدناس الذنوب أي لا يطلع عليه سواهم .

وعلى الثاني المراد منهم الناس المطهرون من الأحداث وعليه أكثر المفسرين ويؤيده أن فيه حمل المس على حقيقته والأصل في الكلام الحقيقة واحتمال غيرها بلا دليل لا يقدر في صحة الاستدلال إذ قل أن يوجد دليل بلا احتمال فلا يناه في ذلك القطعية فلذا واقتضى تعالى أعلم أشار

الشارح إلى اختيار القول بالفرضية وقواه المحشي الحلبي وهو اختيار الشرنبلالي لكن سيأتي أن الفرض ما قطع بلزومه حتى يكفر جاحده وهذا ليس كذلك لما في الخلاصة أنه لو أنكر

الوضوء لغير الصلاة لا يكفر عندنا إلا أن يجاب بأنه من الفرض العملي وهو أقوى نوعي الواجب وأضعف نوعي الفرض فلا يكفر جاحده كما يأتي بيانه وبه يحصل التوفيق بين القولين واقتضى

الموفق .

قوله (وسنة للنوم) كذا في شرح الملتقى لكن عدده الشرنبلالي وغيره في المندوبات وجعل الأنواع ثلاثة فليحفظ .

ابن عبد الرزاق قوله (في نيف) قال في المختار النيف بوزن الهين الزيادة يخفف ويشدد ويقال عشرة ونيف ومائة ونيف وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني اهـ

قوله (ذكرتها في الخزان) ذكرها في مكروهات الوضوء فمنها عند استيقاظ من نوم

ولمداومة عليه وللوضوء على الوضوء إذا تبدل المجلس وغسل ميت وحمله ولو وقت كل صلاة وقبل

غسل جنابة ولجنب عند أكل وشرب ونوم ووطء ولغضب وقراءة وحديث وروايته ودراسة علم وأذان وإقامة ولخطبة ولو نكاحا وزيارة النبي ووقوف وسعي .
شربلالى ومس كتب شرعية تعطيما لها إمداد وسجىء ونظر لمحاسن امرأة .
نهر ولمطلق الذكر كما يأتى قبيل المياى وفي ابتداء الغسل كما يأتى فى محله ولكل صلاة لو متوضئا لأنه ربما اغتاب أو كذب فإن لم يمكنه تيمم ونوى به رفع الإثم .
فتاوى الصوفية .

فهى مع السبعة التى هى هنا نيف وثلاثون كما ذكره أفاده ابن عبد الرزاق .
قوله (بعد كذب وغيبة) لأنهما من النجاسات المعنوية ولذا يخرج من الكاذب نتن يتباعد منه الملك الحافظ كما ورد فى الحديث وكذا أخبره عن ربح منتنة بأنها ربح الذين يغتابون الناس والمؤمنين ولإلف ذلك منا وامتلاء أنوفنا منها لا تظهر لنا كالمساكن فى محله الدباغين وسياًتى إن شاء الله تعالى فى كتاب الحظر والإباحة الكلام على الكذب والغيبة وما يرخص منهما .

قوله (وقهقهة) لأنها لما كانت فى الصلاة جنابة تنقص الوضوء أوجبت نقصان الطهارة خارجها فكان الوضوء منها مستحبا كما ذكره سيدي عبد الغنى النابلسى فى نهاية المراد على هداية ابن العماد .

قوله (وشعر) أى قبيح إمداد وقدمنا بيان القبيح منه وغير القبيح عند الكلام على المقدمة ومن أراد من بيانه نهاية المراد فعليه بنهاية المراد .
قوله (وأكل جزور) أى أكل لحم جزور أى جمل لقول بعضهم بوجوب